دستور عام ١٨٧٦في الدولة العثمانية :

لقد تم وضع دستور عام ١٨٧٦نتيجة للضغوط السياسية الدولية مع العلم ان الصراع الذي كان قائما بين الدول الأوربية وروسيا القيصرية على الدولة العثمانية كان سببا في فشل الإصلاحات في هذه الدولة، والى جانب هذه الضغوط فقد كان للمعارضة السياسية من قبل الشبان العثمانيين دور كبيرا في المطالبة بالاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية وإبعادها عن التدخل الخارجي ، واعتقد هؤلاء الشبان بأن ذلك يتم عن طريق الثورة الدستورية ضد الأوتوقراطية وتحت حكم ممثلي الشعب. والى جانب ذلك فقد كان لاستبداد السلطان عبد العزيز وسوء ادارته للبلاد سبباً في حصول الحكومة على فتوى من شيخ الاسلام (حسن خير الله افندي) بجواز عزل السلطان من خلال انقلاب تم الاعداد له سريعاً من قبل الوزراء الاحرار ليحيط الجيش بقصره ، وليبلغ بالفتوى فرضخ دون مقاومة ووقع وثيقة تنازله عن العرش ، ليتولى الحكم من بعده السلطان عبد الحميد ١٨٧٦-١٩٠٩ بعد موافقته على شروط الوزراء الاحرار ومن ابرزها اعلان الدستور الذي صدر محتوياً (١١٩) مادة مقسمة على (١٢) فصلاً في وقت لا يوجد دستور مكتوب في إي قطر إسلامي ، وحتى الدساتير الموجودة في البلدان الأوربية فقد كانت بعيدة عن المفاهيم الصحيحة فلم يكن في أوربا إي دستور مدون ، فأوربا كانت حديثة العهد بالسياسة اما روسيا القيصرية الدولة الكبيرة المنافسة للعثمانيين فلم يكن لها دستور او برلمان .

وتحت ضغط الهجوم الروسي على الدولة العثمانية وتأثير الضغوط الغربية دخلت المناقشات الدستورية الى حيز الوجود، ومن الجدير بالذكر ان المحاولات الدستورية ترجع الى عام ١٨٧٥ عندما حاول مدحت باشا إيجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب.

ان دستور عام ١٨٧٦ جاء نتيجة الضغوطات السياسية الدولية وقد وصلت هذه الضغوطات الى قمتها في المدة الواقعة بين ١٨٧٦-١٨٧٨ وسميت هذه الأزمات بالمسألة الشرقية . وفي حقيقة الامر ان صراع الدول الأوربية وروسيا كان السبب الرئيس في قرار فشل الإصلاحات في الدولة العثمانية وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت روسيا القيصرية كدولة منافسة للعثمانيين ولاسيما اذ عرفنا ان غالبية الشعوب المسيحية التي وقعت تحت الحكم العثماني كانت من السلاف ومسيحي الأرثوذكس أو كليهما وفي هذا المجال استخدمت روسيا القيصرية في دعاياتها ودبلوماسيتها في مرحلة التجربة الدستورية في تركيا العثمانية عاملا قويا لتقوية الموقف الروسي من ذلك بينما نرى ان الدبلوماسية الغربية ساندت الدولة العثمانية ضد

روسيا القيصرية قبل وبعد حرب القرم، وفي الواقع ان الصدر الأعظم وشيخ الإسلام عارضا اساسا الإصلاحات الدستورية لان مفهوم السيادة عندهما لابد ان يقوم على النظرية السياسية الاسلامية والتقاليد العثمانية وعلى هذا الأساس فقد اتهم الصدر الأعظم رجال الحركة الدستورية بتقاليدهم للراديكالية الأوربية حيث أطلق عليهم مصطلح (الحمر) وفي نهاية الامر أعلن مدحت باشا رئيس الوزراء الدستور بمرسوم ملكي من قبل السلطان عبد الحميد وذلك في ٢٣كانون الاول عام ١٨٧٦ وقد اكد هذا الدستور نقاطا سبعا هي:

١-السلطان ٢- الوزراء ٣- البرلمان ٤- القضاء٥- حقوق الافراد ٦- أدارة المقاطعات ٧- مواد متفرقة.

وبموجب دستور عام ١٨٧٦ تم تشكيل مجلس عمومي (برلمان) يتكون من مجلسين هما: ويسمى مجلس المبعوثان (النواب) ويضم ١٥٠ عضوا ويسمى الثاني مجلس الأعيان (الشيوخ) حيث تقوم الدولة بتعيين أعضائه وقد جاء في هذا الدستور ان الإسلام هو دين الدولة ولكنه ضمن للناس في الوقت ذاته حرية الفكر والمعتقد ضامنا حقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة ضمن إطار القانون والنظام ، فضلا عن منحه الحريات والمساواة لجميع الملل الأخرى في الدولة ، وأكد هذا الدستور على تطبيق النظام اللامركزي في الولايات ، وحرية المطبوعات والغاء مصادرة الأموال واستخدام التعذيب في التحقيقات والسخرة وعزل القضاة دون سبب شرعي ، وجعل التعليم الزامي لجميع الافراد كما ذهب هذا الدستور الى إفساح المجال إمام العثمانيين جميعا لتسلم مناصب الرسمية وبصورة من المساواة كما اكد هذا الدستور مبدأ التمثيل الشعبي عن طريق الرجوع الى مجلس (المبعوثان) وأشار الدستور الى ميزانية الدولة التي يشرف على وضعها المجلس ، كما نص هذا الدستور على تأسيس مجلس وزراء وحدد مهامه يتولاه رئيس الوزراء الذي يقوم على تعيين رئيس الوزراء وشيخ الإسلام والوزراء فيتم تعيينهم بأوامر يتم اصدارها.

اسباب تعليق دستور عام ١٨٧٦

كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية في الدولة العثمانية عند تولي السلطان عبد الحميد العرش في غاية السوء ، فالعجز في ميزانية الدولة وصل الى اعلى درجاته ، كما زاد النفوذ الاجنبي في اجهزة الدولة ، اشتداد نفوذ المحافل الماسونية التي كانت تحميها السفارات الاجنبية ذات النفوذ القوي في اسطنبول ، الى جانب ازدياد تأثير التيار السياسي المتمثل في جماعة العثمانيين الجدد وبما يحملونه من افكار غربية تهدد اسس الدولة ، وهجوم الغربي على اراضي الدولة العثمانية ، وفساد الجهاز الاداري والمالي في الدولة وقد دفعت كل هذه الاوضاع السيئة السلطان عبد الحميد الى وضع الامور تحت سيطرته املا في ايجاد حلول لهذه المشاكل ، فقرر اقالة

رئيس الوزراء مدحت باشا بحجة التآمر ومحاولة قلب نظام الحكم في الدولة وإقامة حكومة جمهورية يقوم هو على رأسها وانه عثر على أوراق تثبت تأمره كما اتهم بالخيانة وسياسة التقرب من الانكليز وبيع البلاد لهم ، كما قام بوضع قيودا على الصحافة ، وعلق دستور عام ١٨٧٦ وحل البرلمان ، متخذا من فكرة الجامعة الاسلامية اساسا لسياسته الخارجية ، وكان لسياسته هذه دور في مواجهة النفوذ الغربي بحيث انه استمر في الحكم لا كثر من اثنتين وثلاثين سنة. وكانت هناك اسباب لتعليق الدستور ومنها :

– كان هناك مناوئون للدستور داخل الدولة العثمانية (العلماء والمحافظون والسلطان)،والسلطان نفسه لم يكن ليؤمن به عندما وافق على إعلان الدستور أراد في الحقيقة تحقيق بعض الأهداف

على المستويين الداخلي والخارجي اذا اراد إسكات المعارضة السياسية في الداخل والحصول على تأييد الدول الأوربية له في الخارج .

– ان المادة ١١٣ من الدستور ١٨٧٦ كانت قد أكدت خدمة الصدر الأعظم للسلطان وقد أدت

ذلك الى وقوع خلافات بي الصدر الأعظم والسلطان.

– اعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧.

– أشيعت في هذه المرحلة من قبل الدوائر الغربية دعاية مفادها : ان روسيا القيصرية كانت

تحاول عرقلة الجهود في الدولة العثمانية بغية إيقاف المحاولات الإصلاحية كي تبقى الدولة في حالة ضعف.

وفي الحقيقة ان جهود المصلحين وجماعة تركيا الفتاة كانت مستمرة لإحياء دستور عام ١٨٧٦ من خلال تنظيم انفسهم واتخاذهم من باريس والقاهرة مقراً لنشاطهم الوطني ، الى جانب ظهور تنظيمات في داخل الجيش العثماني وفي المدارس العسكرية ، قد قاد الى انقلاب ١٩٠٨الذي اضطر السلطان عبد الحميد الى اعادة العمل بالدستور ، والبرلمان ، فعقد مجلس المبعوثان (النواب)اجتماعه من جديد ليعلن عن خلع السلطان عبد الحميد بتهمة تشجيع الحركات المضادة ليتم تنصيب اخوه محمد رشاد بأسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩–١٩١٨).

لقد جاء اعلان دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى في وقت كانت ضعيفة ومفككة يسودها الاضطراب ولم تكن اوضاعها متهيئة لدخول الحرب مما دفع الى شعور بعض الوزراء بالاستياء وتقديم الاستقالة بسبب ما تجلبه الحرب من ويلات ودمار ، لكن المانيا استطاعت جر الدولة العثمانية الى الحرب الى جانبها ، والتي خسرت العديد من المعارك لكنها حققت انتصارات ليبرز

هنا دور قائد عسكري اسمه مصطفى كمال اتاتورك يقود المعارك ويحقق الانتصارات للدولة العثمانية.